سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان
قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد
بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة
مكان اخرى بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت
قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة
المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان
يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون هي القعود
على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد
بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع

[illegible]

زيدا ح

بشرط عدم التعيين لانه تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين ح

بالقيام ح

القعود لانه القيام في مكانه ح

فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن
يردد بين القيام والقعود تخصيص له بقيام دون القعود وهذا
ظاهر لا مدفع له نعم يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد
والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة
بل اما من يعتقد الشركة او تساويا عنده وغاية ما يمكن في المقام
ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول
من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى
الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين
وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الي هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الي
المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في
قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية
والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود
ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على
تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)